كلمـــة

معالي الدكتور نبيل العربي
الأمين العام لجامعة الـــدول العربية

في
الجلسة الافتتاحية لقمة الدول
العربية
ودول أمريكا الجنوبية الرابعة

(الرياض: 2015/11/10)

خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية رئيس القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية،
فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، رئيس القمة العربية،
سعادة السيد بان كيمون سكرتير عام الأمم المتحدة،
سعادة السيد راؤل سيندك نائب رئيس جمهورية الاوروغواي الشرقية،
معالي الوزير معالي السيد ماورو فييرا وزير خارجية جمهورية البرازيل الاتحادية، منسق دول أمريكا الجنوبية،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتوجه بخالص التقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز على كرم الضيافة، وحسن الوفادة، وعلى حرصه البالغ على أن تنعقد هذه القمة في أحسن الظروف وأيسرها، وكل الشكر للمملكة العربية السعودية حكومة وشعبا على ما قدمته من دعم ومساندة فعالة لإنجاح أعمال هذه القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي،
السيدات والسادة،

مع بدء أعمال القمة الرابعة، تستكمل مسيرة التعاون العربي – الأمريكي الجنوبي، عقداً كاملاً من العمل الجاد والمثمر الذي يعكس طموحات وآمال شعوب دول المجموعتين في التعاون المشترك، وفي تعزيز موقف الدول النامية المتطلعة إلى خلق نظام دولي جديد يسوده العدل والإنصاف، ويقوم على أساس التكافؤ والمساواة، ويرسي السلام والأمن في عالمنا، بما في ذلك مراجعة وإصلاح نظام الأمن الجماعي الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ويأتي انعقاد هذه القمة ليؤكد أيضا على حقيقة راسخة بأن علاقات العالم العربي مع دول أمريكا الجنوبية ليست وليدة اللحظة، وإنما تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، وترتكز إلى الموروث الثقافي المشترك الذي رسمت ملامحه حضارة الأندلس، وقد توثقت عُراها في إسهامات المواطنين اللاتينيين من الأصول العربية، الذين هاجر آباؤهم وأجدادهم إلى دول أمريكا الجنوبية، لاسيما من بلاد الشام، ليجسدوا بحضورهم المميز قاسماً مشتركاً بين حضارتينا وجسراً للتواصل بين دول وشعوب الإقليمين.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو؛

إن تواصل الاجتماعات القطاعية وانتظامها بين دول المجموعتين، يمثل خير دليل على جدية الإطار المؤسسي للتعاون القائم، والذي يغطي مجالات واسعة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، علاوة عن التنسيق السياسي الوثيق، وتعظيم المنافع، وتعزيز المصالح المشتركة التي تؤسس لبناء شراكة استراتيجية حقيقية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية حيث تضاعف حجم التبادل التجاري منذ انطلاق قمة برازيليا عام 2005، كما شهد مجال النقل تطوراً هاماً، وكذلك المجال البيئي حيث تم التوصل إلى إطار للتعاون لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، كما أن العلاقات الثقافية والتعليمية والعلمية تتطور على نحو متنامي ومتصل من خلال الاجتماعات الوزارية المشتركة لتكريس الصلات الحضارية العميقة التي تربط شعوب الإقليمين.

كما أؤكد في هذا الصدد، على تضامننا التام مع أصدقائنا في دول أمريكا الجنوبية في قضاياهم العادلة وفي جهودهم لبناء مجتمعات مزدهرة ومستقرة.

السيدات والسادة،

يشهد العالم العربي تحولات كبرى، تترافق مع تحديات غير مسبوقة في عدد من الدول العربية، كان أكثرها خطورة تداعي سلطة الدولة، وانهيار مؤسساتها وهياكلها، وتمزق النسيج الاجتماعي، وتفشي ظاهرة الإرهاب، مع ما تمثله من تهديدات مباشرة للأمن والسلم الدولي. ولمواجهة كل هذه التهديدات، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية عددا من القرارات الهامة ومن ضمنها القرار الصادر في سبتمبر 2014

والذي أكد فيه المجلس على أن مواجهة الإرهاب لا تقتصر فقط على الجوانب الأمنية والعسكرية، وإنما هي مواجهة شاملة مع الإرهاب، تأخذ في الاعتبار النواحي الثقافية والفكرية والأيديولوجية والتعليمية والإعلامية، وهو ما يتطلب أيضا إطلاق برامج فعالة لخفض الفقر ورفع مستويات المعيشة، وخلق فرص عمل وبدائل إيجابية أمام الأجيال الشابة ليكون لها أمل في غد أفضل، ومما لا شك فيه إن لدول أمريكا الجنوبية تجارب بالغة الثراء في تحقيق العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية، وتنمية مجتمعاتها وتطويرها، وهي تجارب يمكن الاستفادة منها والبناء عليها.

السيدات والسادة،

لا تزال القضية الفلسطينية، وسوف تظل دائما كذلك، تُشكل القضية المركزية للدول والشعوب العربية، فالمنطقة العربية على اتساعها، بل والعالم بأسره، لن ينعم بالسلم والاستقرار والأمن في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وطالما أن الجهود الدولية المبذولة لمعالجتها لا تزال تراوح مكانها، فإن الأمر يتطلب تبني مقاربة جديدة، تهدف إلى تحقيق الحل الشامل والدائم والعادل، المستند إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وذلك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقرار حل الدولتين، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفق جدول زمني محدد، وآلية تضمن تنفيذ الالتزامات المترتبة على الطرفين، وذلك تحت الإشراف المباشر لمجلس الأمن، باعتباره الجهة المعنية بالحفاظ على السلم والأمن الدولي.

وفي ظل التطورات الخطيرة التي تشهدها القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن موضوع توفير نظام خاص للحماية الدولية للشعب الفلسطيني بات أمرا ملحا واستحقاقا قانونيا تمليه مقتضيات الحالة الراهنة والتي تشهد تصاعدا في حدة الانتهاكات والاعتداءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون، وهذا النظام الخاص لحماية الشعب الفلسطيني يتفق مع السوابق الدولية التي تضمنتها الدراسة التي أعدتها الأمم المتحدة في هذا الشأن، ولقد أكد على أهمية هذا الأمر القرار الصادر عن مجلس الجامعة الوزاري يوم أمس في اجتماعه الطارئ في الرياض.

السيدات والسادة،

تمثل الأزمة السورية المتفاقمة، أكبر أزمة إنسانية في القرن الحادي والعشرين، ولم تفلح وبكل أسف، جميع المحاولات والمبادرات والجهود التي بدأتها جامعة الدول العربية منذ اندلاع هذه الأزمة، والتي تهدف إلى وقف نزيف الدماء والدمار على الأرض السورية، ووضع هذه الأزمة على مسار الحل السياسي السلمي، وفقا لما جرى عليه الاتفاق في جنيف بتاريخ 2012/6/30.

ونتطلع أن تسفر الجهود المبذولة حاليا في إطار اجتماعات فيينا عن تحرك جدي يؤدي إلى التوصل إلى إقرار خطوات الحل السياسي لهذه الأزمة، وما نتج عنها من مآسٍ إنسانية قاسية بما فيها أزمة اللاجئين السوريين، وهذا يشكل مدخلا هاماً لدحر الإرهاب وتجفيف منابعه وبيئته الحاضنة، وبما يفضي إلى تحقيق التطلعات التي ينشدها الشعب السوري الشقيق في التغيير وإرساء أسس الدولة الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أنوه بما قدمته العديد من دول أمريكا الجنوبية للاجئين السوريين واستقبالها لأعداد منهم على أراضيها.

وفي هذا الإطار، أود أن أشير إلى أن المواجهة الشاملة للإرهاب تتطلب توفير الدعم والتعبير عن التضامن مع جهود الحكومة العراقية في حربها على الإرهاب وما تبذله من جهود لتطهير أراضيها من آفة تنظيم داعش الإرهابي.

السيد الرئيس،

إن الأوضاع في اليمن لا تزال تثير قلقاً متزايداً، وأود هنا أن أؤكد مجدداً على قرارات قمة شرم الشيخ الذي عبر وبكل وضوح عن دعم عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل إلي اليمن، التي تنفذها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، والتي جاءت تلبية لطلب من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

ولا نزال نأمل في أن تفضي الجهود المبذولة، إلى إقرار الحل السياسي المنشود للأزمة اليمنية، وفقاً للمرجعيات المتفق عليها المتمثلة في قرارات مجلس الأمن وآخرها القرار 2216، ومخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية، وفي هذا الإطار تواصل جامعة الدول العربية وعلى نحو مستمر مشاوراتها في هذا الشأن مع الأمم المتحدة

ومبعوثها السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد للوصول إلى حل سلمي للأزمة يعيد الاستقرار والسلم إلى ربوع اليمن.

وفيما يتعلق بالوضع في ليبيا، فإننا لا نزال نتطلع أن تفضي الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة إلى إقرار التوافق الوطني الليبي حول خطة الحل السياسي وخطوات المرحلة الانتقالية، وبما يحفظ وحدة ليبيا واستقرارها ويحقق تطلعات شعبها في الحرية والتغيير الديمقراطي وعودة الأمن والاستقرار.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو؛

وختاما، أتقدم مجدداً بعميق الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على استضافتها الكريمة لهذا الحدث الكبير والهام، وإنني على ثقة بأن القمة الرابعة تشكل فرصة إضافية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية وإثراء مسيرة التعاون العربي الأمريكي الجنوبي، نحو مزيد من الإنجازات التي تسهم في تحقيق تطلُعات وآمال شعوب دول الإقليمين في التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

Ar-speech-1(